كيف نقاوم الاسراف ..

بقلم : احمد طلعت

الحكومة تتحدث كثيرا عن ضغط الانفاق الحكومى ، وتصدر قرارات وتصريحات لا يتحقق منها شيء ، لأنها فى الحقيقة لا تمس الا بعض الشكليات التى لو نفذت بالفعل فانها لا توفر اكثر من بضعة ملايين ، فى حين ان ضغط الانفاق يجب ان يتم بصورة جدية لو اردنا حقيقة ان يصدق الشعب تصريحات الحكومة ، وان يتوازن العجز فى الميزانية .

وهناك اجهزة حكومية كثيرة تنفق عليها الدولة عشرات الملايين ، وربما مئات الملايين ، مع ان هذه الاجهزة قد اثبتت عدم جدواها ، واصبحت فى حقيقتها مجرد وسيلة لصرف (معاشات) لبعض سعداء الحظ على حساب الاعتمادات المخصصة للبنية الاساسية ، أو الخدمات ..

المجالس القومية المتخصصة مثلا ، جهاز يضم عددا كبيرا من (الخبراء) ينحصر عملهم فى قتل اوقات الفراغ بكتابة تقارير (تنام) فى ادراج مكاتب المسئولين ، او تزين ارفف المكتبات فى غرف كبار الموظفين .

ومع ذلك فان المكافآت التى تصرف لاعضاء هذه المجالس ، وموظفيها ، تتجاوز عشرات الملايين ، فضلا عن تكاليف الطباعة لتقارير لا يقرأها احد .

واذا كانت المسألة مسألة توصيات ومقترحات ، فانها مهمة تقوم بها لجان الحزب الحاكم ، ومجلس الشورى ، ومجلس الشعب ، وكلها اجهزة تقترح كثيرا وتعمل قليلا ! !

وجهاز المدعى العام (الاشتراكى) كل اعضائه منتدبون من النيابة العامة ، او من هيئات قضائية اخرى ، يتقاضون بدلات الانتداب ، ثم يحيلون كل مايقومون بتحقيقه - مرة اخرى - الى النيابة العامة لكن الجهاز يصرف المكافآت ، وينفق الملايين من اجل القيام بعمل (متكرر) لا فائدة منه ولا طائل من ورائه .

وكذلك جهاز الرقابة الادارية ، بمبانيه الضخمة ، يكتب التقارير ويجمع التحريات ، ويقدم متهمين الى محاكمات تنتهى ببراءتهم ، والملايين تصرف ولا أحد يحاسب اعضاء الجهاز عن صحة معلوماتهم ، والتسرع فى القاء الاتهام بلا دليل .. ! !

ولجنة الاحزاب السياسية تصرف هى الأخرى عدة ملايين ، وتمنح المكافآت والبدلات للعاملين فيها الذين ينحصر عملهم فى رفض قيام الاحزاب الجديدة ، والتعالى على كل من يتقدم بطلب لتأسيس حزب جديد ، وكأن تأسيس الاحزاب هو منحة من الحاكم ، وليس حقا من حقوق المواطن .

ولولا (الأدب الشديد) للدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الاحزاب ، لتحولت هذه اللجنة الى جهاز يمارس الدكتاتورية فى ابشع صورها .. ! !

واجهزة كبيرة اخرى ، تخصصت فى استخدام سيارات الحكومة فى توصيل الاطفال الى المدارس ، والزوجات الى النوادى ، واعتبرت ذلك حقا من (حقوق) الوظيفة لا يسالها عنه احد ، او يحاسبها عليه احد ، مع ان مصروفات اى سيارة حكومية بالاسعار الحالية للوقود وقطع الغيار ومرتب السائق تتجاوز مرتب الوزير ! !

ان ضغط الانفاق الحكومى يجب ان تقوم به لجنة مستقلة عن الجهاز الحكومى ، فليس من المعقول ان يطلب من المسرف ان يقاوم الاسراف ، ولا من السفيه ان يلتزم جادة الاعتدال .. ! !